

509196 - أيهما كان أولاً آية الرضاع في العاميين أو قصة سالم في الرضاع؟

السؤال

ماذا نزل أولاً حديث رضاع الكبير أم آية (وفصاله في عاميين)؟

الإجابة المفصلة

أولاً:

أما سؤالك ماذا كان أولاً نزول آية الكريمة (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدِيهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهُنَّا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدِيَكَ إِلَيِّ الْمَصِيرِ) لقمان/14.

أم حديث رضاع الكبير (قصة سالم مولى أبي حذيفة).

فلا شك أن الآية نزلت أولاً، حيث إن سورة لقمان مكية، بينما قصة سالم مولى أبي حذيفة كانت في المدينة، في السنة الخامسة من الهجرة بعد نزول قوله تعالى: (ادْعُوهُمْ لِابَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ لَمْ تَعْلَمُوا أَبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيْكُمْ) الأحزاب/5.

حيث جاءت سَهْلَةُ بْنُتْ سَهْلٍ، زوجة أبي حذيفة تسأل النبي عن وضع سالم معهم وكأنوا قد تبنواه.

فأخبرها النبي صلى الله عليه وسلم أن ترضعه لترحّم عليه ويزول بينهما كلفة الحجاب الذي كان يصعب عليها وقد كانت تراه بمثابة ولدها.

فعن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأم سلمة أن أبا حذيفة بن عتبة بن زبيعة بن عبد شميس كان تبني سالما وأنكحه ابنة أخيه هند بنت الواليد بن عتبة بن زبيعة وهو مؤلى لامرأة من الأنصار، كما تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيندا، وكان من تبني رجالا في الجاهلية دعاه الناس إلينه وورث ميراثه، حتى أنزل الله سبحانه وتعالى في ذلك: (ادْعُوهُمْ لِابَائِهِمْ) إلى قوله: (فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيْكُمْ) فرددوا إلى أبيهم، فمن لم يعلم له أب، كان مؤلى وأخا في الدين، فجاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشي ثم العامري وهي امرأة أبى حذيفة، فقالت يا رسول الله إنما كنا نرى سالما ولدا، وكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في بيته واحد، ويرانني فضلا، وقد أنزل الله عز وجل فيهم ما قد علمت، فكيف ترى فيه؟

فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: أرضعيه، فأرضعه خمس رضاعات، فكان بمثابة ولدتها من الرضاعة "رواه أبو داود (2061) وصححه الالباني.

ثانياً:

يظهر من سؤالك أن إشكالاً قام لديك بأن بين الآية المبينة أن الرضاع في العاميين، وبين حديث سالم مولى أبي حذيفة تعارض.

وحقيقة الأمر أنه لا تعارض؛ لأنَّ الآية تتحدث عن حكم عام، وقصة سالم مخصوصة من ذلك الحكم العام، ولا نسخ بينهما، سواء قلنا: إنَّ رضاع الكبير خاص بشخص سالم، وقصته؛ كما هو مذهب الجمهور من السلف والفقهاء. أو قلنا: إنَّ خاص بوصفه، ومن كان على مثل حالته، كما هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وتبعه تلميذه ابن القيم، والصنعاني، وغيرهما.

قال ابن القيم رحمه الله:

“حديث سهلة ليس بمنسوخ، ولا مخصوص، ولا عام في حق كل أحد، وإنما هو رخصة للحاجة لمن لا يستغني عن دخوله على المرأة، ويشق احتجابها عنه، كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة، فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعه، وأما من عاده فلا يؤثر إلا رضاع الصغير. وهذا مسلك شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – . والأحاديث النافية للرضاع في الكبر إما مطلقة، فتقيد بحديث سهلة، أو عامة في الأحوال، فتخصيص هذه الحال من عمومها، وهذا أولى من النسخ ودعوى التخصيص بشخص بعينه، وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من الجانبيين، وقواعد الشرع تشهد له، وبالله التوفيق” انتهى من “زاد المعاد” (6/209).

وقد سبق في الموضع بيان حكم رضاع الكبير في إجابات مفصلة يحسن الرجوع إليها لتمام الفائدة : (85115)، (295587)، (281166).

والله أعلم.